

مدى مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية

في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا

د. فاطمة محمد ابوخرىص* ■ أ. شاعر مصطفى قناو**

■ ملخص البحث

يهدف البحث إلى معرفة مدى مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا، وذلك من خلال تجميع المعلومات، والآراء المطروحة من الدراسات السابقة والأبحاث والرسائل العلمية والتوصيات والتشريعات الدولية والمهنية التي لها علاقة بموضوع البحث، وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: يسهم تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية (الرقابة الشكلية، الرقابة على الوثائق، الرقابة المعمقة، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب في المحاسبة) في الحد من التهرب الضريبي، وإذا كانت الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة من أنجح الوسائل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي إلا إنها تبقى قاصرة وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني، وذلك من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي النظري وبرنامج (SPSS) الإحصائي، وتم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها: سن تشريعات ضريبية تتم صياغته بإحكام وبما يضمن تلافي الثغرات التي ينفذ منها الممولين من الضريبة وتشديد العقوبات، والعمل على تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية التي تعتبر من أنجح الوسائل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، والعمل على إنشاء وربط أجهزة الحاسوب الخاصة بمصلحة الضرائب والجمارك مع بعضها ومع الجهات العامة الأخرى حتى يتم الحصول على البيانات بشكل دقيق والتي تهم المؤسسات نفسها، وكذلك القائمين على الدراسات والأبحاث التي تخدم الاقتصاد الليبي، العمل على إيجاد طرق فنية لقياس التهرب الضريبي واستخدام المعادلات الرياضية الكمية في حصر المبالغ المتهربة من دفع الضرائب.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات الرقابية، الأساليب الرقابية، الحصيلة الضريبية، العدالة الضريبية، التهرب الضريبي.

* عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس
** موظف بمصرف الجمهورية

■ Research Summary

The research aims to know the extent of the control procedures and methods in reducing tax evasion in Libya, by collecting information, opinions presented from previous studies, research, scientific messages, recommendations and international and professional legislations that are related to the subject of the research, and a set of results has been reached, the most important of which: Contributes Apply control procedures and methods (formal control, document control, in - depth control, accounting investigation, in - depth investigation of the overall tax status, the corrected investigation in accounting) in reducing tax evasion, and if procedures and The control methods used in the most successful means to reduce the phenomenon of tax evasion, but they remain deficient, and this is due to the lack of material and human means, especially the higher competencies in the accounting and legal field, through following the descriptive analytical approach and the statistical program (SPSS), and a set of recommendations was reached, the most important of which are: Enacting tax legislation that is tightly drafted to ensure avoidance of loopholes from which taxpayers execute and tighten penalties, work to implement control procedures and methods that are among the most successful ways to reduce the phenomenon of tax evasion, the need to establish and connect computer devices B of the Tax and Customs Authority, together with each other and with other public agencies, so that data can be obtained accurately, which is of interest to the institutions themselves, as well as those in charge of studies and research that serve the Libyan economy, the need to find technical methods to measure tax evasion and use quantitative mathematical equations to count the amounts evaded from payment Taxes

■ المقدمة

النظام الضريبي يعتبر الترجمة العلمية للسياسة الضريبية بحيث يكون دور النظام الضريبي لأي دولة من الدول ترجمة ما تصبو إليه السياسة الضريبية من أهداف إلى واقع ملموس على شكل ضرائب محددة تصيب أوعية ضريبية محددة وبأسعار محددة وبطرق تقدير للأوعية المحددة بوسائل وأساليب تحصيل معينة، فالنظام الضريبي هو التجسيد الواقعي العلمي بنيائه للأسس والوسائل التشريعية والتنظيمية والعلمية للسياسة الضريبية المقدره.

تعد التحصيلات الضريبية كأحد أهم الموارد المالية للدولة، بعد النفط الذي يعتمد عليه

الاقتصاد الريعي لليبيا. فقد بلغ إجمالي التحصيلات الضريبية لعام 2010 اثنان مليار، وفي عام 2011 أربعمائة وثلاثة وأربعون مليون دينار، أما في عام 2012 فقد بلغت التحصيلات ستمائة وثمانية وثمانون مليون دينار، في حين بلغت عام 2013 ثمانمائة وتسعة وثلاثون مليون دينار، بينما بلغت هذه التحصيلات في عام 2014 ستمائة وواحد وستون مليون دينار. فلاحظ أن هناك تدنيا ملحوظا في التحصيلات الضريبية مقارنة بسنة 2010، ويرجع السبب في ذلك وجود ما يسمى بعمليات التهرب الضريبي (ديوان المحاسبة الليبي، 2014).

ومن أجل فرض نظام ضريبي فعال له دور في الحد من التهرب الضريبي لأبد من تضمين القوانين الضريبية الإجراءات والأساليب الكفيلة بالرقابة في جميع مراحل حصر الممولين وتقدير الدخل الخاضع وجباية الضرائب المترتبة عن هذا التقدير، الأمر الذي يمكن الدولة من جباية مستحققاتها وتحقيق العدالة والوصول للرضا من قبل دافعي الضرائب.

■ الدراسات السابقة

1- دراسة خلف، (2018): بعنوان «دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب»، تهدف الدراسة إلى بيان دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي من خلال عينة البحث الهيئة العامة للضرائب في العراق وقد تم إعداد استمارة استبيان تم توزيعها على عينة بحث شملت (50) وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج .

2- دراسة حسن، (2018) بعنوان: « أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي دراسة تطبيقية - ميدانية على الشركات المقيمة في البورصة»، ولقد أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على تأثير مبادئ الحوكمة المتمثلة في ستة متغيرات في الحد من التهرب الضريبي، كما هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق مبادئ الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي ومن ثم زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية المتخذة لتحديد الوعاء الضريبي، ولتحقيق تلك الأهداف اعتمدت الدراسة على جمع البيانات الأولية من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، ولقد دلت أبرز نتائج الدراسة على وجود تأثير لمبادئ الحوكمة على التهرب الضريبي وجودة التقارير المالية على التهرب الضريبي.

3- دراسة عوض، (2017) بعنوان: « دور الهيئات المحلية في الحد من التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة»، تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الهيئات

المحلية في الحد من التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة في فلسطين، وذلك بالاعتماد على الأدبيات والقوانين والأنظمة المرتبطة بموضوع الدراسة والمطبقة بفلسطين، إضافة إلى بعض القوانين المطبقة في دول أخرى، واعتمد الباحث على إجراء مقابلات شخصية مع الدوائر الضريبية من أجل التوصل إلى نتائج مبنية على أساس علمي وواقعي.

4 - دراسة: (Matthew, 2015) بعنوان "آثار التهرب الضريبي في الولايات المتحدة

الأمريكية"، أجريت هذه الدراسة للتعرف على آثار التهرب الضريبي على الاقتصاد الأمريكي، وإبراز أهم الأسباب وراء التهرب الضريبي. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي المقارن. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية خسرت في السنوات ما بين (2000 - 2010) مبلغ قدره (3,09) ترليون دولار، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تصدرت قائمة التهرب الضريبي، وأن آثار التهرب الضريبي انعكس على الخدمات التي ستقدم للقطاعات الاقتصادية للولايات المتحدة، حيث أشارت أن خسائر الإيرادات جراء التهرب الضريبي سيكون مفيداً حال تم تحصيله وإنفاقه على المدارس وصيانة الطرق والقطاع الصحي.

5 - دراسة (Magesa, 2014) بعنوان: "آثار التهرب الضريبي على أداء تحصيل

الإيرادات في تنزانيا»، تناولت هذه الدراسة آثار التهرب الضريبي على أداء تحصيل الإيرادات في دولة تنزانيا في الفترة ما بين (2001 - 2014) بمدينة تانغا، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تصميم وتوزيع استبيان على مجموعة من الأفراد من فئة المكلفين من الأفراد البالغ عددهم (290) فرداً، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج،

6 - دراسة (خضر، 2014) بعنوان: «العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب

في فلسطين» تناولت الدراسة طبيعة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين في محاولة للكشف عن أسباب التهرب الضريبي ومدى فاعلية تطبيق العقوبات الضريبية في مكافحة ظاهرة التهرب. واستخدمت الدراسة في منهجها الأسلوب الاستطلاعي لآراء عينة الدراسة المتمثلة في موظفي الضرائب والمنشآت الكبيرة والمحاسبين المهنيين (أطباء وأطباء أسنان ومهندسين ومحاسبين). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج.

ومن خلال عرض بعض الدراسات التي تناولت مواضيع لها علاقة بالإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة في الحد من التهرب الضريبي حيث كان تركيز كل دراسة على

أحد الموضوعات المرتبطة بالتهرب الضريبي منها:

- 1 - دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي.
- 2 - دور الهيئات المحلية في الحد من التهرب الضريبي.
- 3 - أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي.
- 4 - آثار التهرب الضريبي على أداء تحصيل الإيرادات.
- 5 - آثار التهرب الضريبي على الاقتصاد الوطني.
- 6 - العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب الضريبي.

في حين إن الدراسة الحالية تناولت دراسة مدى مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة في الحد من التهرب الضريبي وتوضيح خطورة التهرب الضريبي ومعرفة أسباب انخفاض الحصيلة الضريبية في ظل المبادئ والإجراءات والأساليب الرقابية في ليبيا.

■ مشكلة البحث

تعتبر الضرائب واحدة من أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها توفير الإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، علاوة على كونها من الأدوات الأكثر فاعلية في معالجة الكثير من الظواهر الاقتصادية، كالتضخم والانكماش، وكذلك معالجة بعض الأمور الاجتماعية كالححد من الفوارق التي قد تنشأ بين أفراد المجتمع، لذا كان ولا زال الاهتمام بها ودراستها من قبل المالمين والاقتصاديين يحظى بكثير من الأهمية، وذلك للعمل على تضمين القوانين والتشريعات الخاصة بالقواعد المحاسبية الكفيلة بتقديرها، وجبايتها بصورة عادلة وموضوعية، وعليه كانت الإجراءات الرقابية من أهم الوسائل لمكافحة التصرفات السلبية من جانب الممولين ويتوقف نجاح هذه الإجراءات عموماً على الوسائل المادية والكفاءات البشرية في الميدان المحاسبي والقانوني والتي تتوفر لديها المهارات العالية التي تمكنها من اكتشاف أي تلاعب من جانب الممولين في الوقت المناسب وبالسريعة المطلوبة مع تطبيق الإجراءات والعقوبات الرادعة التي تجعل المخالف الممول مُكَلَّفَةً مما يدفعهم إلى الالتزام الضريبي وتحري الدقة عند الإدلاء بأي تصريحات ضريبية.

وللحد من عملية التهرب الضريبي، لابد من العمل على وضع إجراءات رقابية صارمة، لتمكينها من الوصول إلى المستحق الفعلي من المال المفروض للضريبة.

لذلك تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:

○ ما مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا؟

■ أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من أهمية دور الإجراءات والأساليب الرقابية في الحد من التهرب الضريبي، وزيادة الحصيلة الضريبية، لكونها أحد أهم الموارد المالية للدولة، وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق العدالة الضريبية بين الممولين، والقناعة بدفع الضرائب الواجبة عليهم.

■ أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. توضيح مدى خطورة التهرب الضريبي الذي أصبح ظاهرة اقتصادية تعيق التنمية الاقتصادية.
2. التعرف على الإجراءات والأساليب الرقابية التي تقوم عليها الضريبة من خلال القوانين المعمول بها في ليبيا.
3. التعرف عن أسباب انخفاض الحصيلة الضريبية في ظل المبادئ والإجراءات والأساليب الرقابية.

■ فرضية البحث

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية التالية:

الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا

■ مجال وحدود البحث

يتكون مجتمع البحث من جميع المكاتب والإدارات التابعة للإدارة العامة لمصلحة الضرائب، حيث بلغ عدد الإدارات (11) إدارة، بينما عدد المكاتب (31) مكتباً، وبالتالي فإن عدد الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بموضوع الدراسة والتي أجراها الباحثان (211) فرداً.

أما عينة البحث فقد اقتصر على العاملين في المجال الضريبي في المكاتب والإدارات التابعة للإدارة العامة لمصلحة الضرائب ومقرها في طرابلس، وذلك للأسباب الآتية:

أ - قرب هذه المكاتب من إقامة الباحثين.

ب - سهولة الحصول على المعلومات بأقل جهد ممكن.

ج - معظم المكاتب الواقعة في المناطق ذات الكثافة السكانية القليلة تتميز بتقديم خدمات قليلة او معدومة أحيانا .

ويقتصر هذا البحث على استطلاع آراء العاملين في المجال الضريبي في المكاتب والإدارات التابعة للإدارة العامة لمصلحة الضرائب من خلال عينة البحث حول مدى مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا، ودراسة التقارير المتعلقة بالدراسة خلال السنوات 2010 - 2014.

■ منهجية البحث

اعتمد الباحثان في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي والذي من خلاله سيتم الاطلاع على ما توصلت إليه الدراسات السابقة وما مدى مرونة تطبيقها للتعرف على مدى مرونة تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية ومدى مساهمتها في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا، أما في الجانب الميداني اعتمد الباحثان على الأساليب الإحصائية التالية:

- 1 - الأسلوب الإحصائي الوصفي: حسابات التكرارات والنسب المئوية التي تم الحصول عليها من مفردات العينة.
- 2 - الأسلوب الإحصائي الاستدلالي: وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بالاعتماد على الأساليب التالية:
- أ - للتأكد من ثبات مقياس الدراسة تم استخدام طريقة (كرونباخ ألفا) للتعرف على الدرجة الكلية لثبات مقياس الدراسة.
- ب - تم صياغة الاستجابات في مقياس ترتيبي _ قياس ليكرت خماسي التقييم.
- ج - اختبار (T - Test) للعينة الواحدة، وقد استخدم هذا الأسلوب لاختبار فرضية الدراسة.

■ المحور الأول:

○ الجانب النظري

● تعريف التهرب الضريبي

عُرف التهرب الضريبي بأنه "سعي الممول للتخلص الكلي أو الجزئي من التزامه القانوني، بدفع الضريبة المستحقة عليه، مستعيناً في ذلك بمختلف الوسائل غير المشروعة

قانوناً“ (يونس، 2015، ص 10)، وذهب آخر في تعريف التهرب الضريبي بأنه ”تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة، دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها“ (الخطيب، 2007، ص 160)، وعرف أيضاً بأنه ”فعل يتعارض مع القانون حيث يمتنع المكلف عن دفع الضريبة أو تقليل الضريبة لقيمة أقل من القيمة التي يجب أن يلتزم بها“ (McLaren، 2008، P141).

هذا ونظراً لشمولية وتعقد التهرب الضريبي، وتداخل العوامل النفسية، والقانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والمالية، والإدارية، بدرجة يصعب فصلها عن بعض، مما يعني عملياً استحالة وضع تعريف دقيق وشامل للتهرب الضريبي.

ولم تقدم التشريعات الضريبية المعاصرة تعريفاً للتهرب الضريبي وإنما اقتصرت على تعداد صورته وأشكاله، لأن أي تعريف لا يمكن أن يشمل أساليب التهرب كافة، فربما يمكن تعريف التهرب الضريبي بأنه عدم قيام الممول بدفع الضريبة أو الوفاء بالتزامه كلياً أو جزئياً تجاه الدوائر المالية مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة وذلك باستخدام طرق ووسائل مشروعة وغير مشروعة.

وعلى غرار أغلب التشريعات الضريبية والتي لم تضع تعريفاً للتهرب الضريبي، سار المشرع الضريبي الليبي على نفس المنهج. حيث وضع خطوطاً رئيسية، ونقاطاً محددة وجملة من العناصر لوصف جريمة التهرب الضريبي بمعناها الواسع، من خلال نص المادة (75) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضرائب الدخل، والتي جاء نصها كالآتي: «مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة أمثال ما لم يؤد من الضريبة، كل من ارتكب بقصد التخلص من كل أو بعض الضريبة، أو حرض، أو اتفق، أو ساعد على ارتكاب أي فعل من الأفعال الآتية“:

1. الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات، والأوراق التي تقدم تنفيذاً لأحكام هذا القانون.

2. إعداد أي حسابات، أو دفاتر، أو سجلات، أو تقارير، أو ميزانية غير صحيحة.

3. استعمال أي طريقة احتيالية لإخفاء، أو محاولة إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة.

إن مكافحة التهرب الضريبي ليس بالأمر الهين، نظراً للأشكال التي يتخذها والتقنيات المتبعة من طرف الممولين بالضريبة في استعمال الطرق الاحتيالية، ويرى الباحثان أن لمجابهة التهرب الضريبي يجب معرفة الدوافع التي تحمل الممول للجوء إلى مثل هذه

الظواهر والتي قد تنمي الوضعية الاقتصادية المزرية وعدم مرونة واستقرار القوانين، وضغط جبائي مرتفع ونفسية متردية وعقلية متخلفة تنظر إلى الضريبة بمنظار مشوه، فتح الباب على مصراعيه أمام الممول للتخلص من الضريبة، وإذا كانت الإجراءات الرقابية والتدقيق المحاسبي من أنجح الوسائل لمحاربة التهرب الضريبي إلا إنها تبقى قاصرة، وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني.

أشكال التهرب الضريبي طبقاً لقانون ضرائب الدخل الليبي

اجتهد المشرع الضريبي الليبي في وضع صور وأنماط وأشكال للتهرب الضريبي ويتضح ذلك من خلال نص المادة (75) من القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن ضريبة الدخل في الآتي:

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بغرامة لا تقل عن أربعة أمثال مالم يؤد من الضريبة كل من ارتكب بقصد التخلص من كل أو بعض الضريبة أو حرض أو اتفق أو ساعد على ارتكاب أي فعل من الأفعال الآتية:

1. الإدلاء ببيانات غير صحيحة في الإقرارات، والأوراق التي تقدم تنفيذاً لأحكام هذا القانون.

2. إعداد أي حسابات، أو دفاتر، أو سجلات، أو تقارير، أو ميزانية غير صحيحة.

3. استعمال أي طريقة احتيالية لإخفاء، أو محاولة إخفاء مبالغ تسري عليها الضريبة.

ويبدو واضحاً توسع المشرع الليبي في تحديد صور وأشكال التهرب الضريبي، حيث وضع خطوطاً عريضة، ونقاطاً محددة، متى توافرت في أي حالة ينطبق عليها اصطلاح التهرب الضريبي، وتدخل في نطاق التجريم القانوني، بهدف محاربة الظاهرة، في محاولة جادة للحد منها، كما اتبع المشرع الليبي سياسة وقائية، من خلال توسيع مفهوم التهرب ليشمل التحريض، والمساعدة، والتستر، والعون، بجميع أشكاله، مما يعزز نطاق الحماية القانونية كسد منيع لمحاربة التهرب الضريبي..

● أساليب الرقابة الضريبية

○ تنقسم أساليب الرقابة إلى (محمد، 2009، ص169):

● أولاً: الرقابة الجبائية الشاملة على مستوى المصلحة:

هذه الرقابة تتم بمكتب المراقبة على مستوى ملف الممول بالضريبة ونميز عامة بين ما

يسمى بالرقابة الشكلية والرقابة على الوثائق:

1 - الرقابة الشكلية: هي عملية رقابية تخضع لها التصريحات المقدمة من طرف الممول التي تشمل مختلف التدخلات، التي تهدف إلى تصحيح الأخطاء المادية المرتكبة أثناء تقديم الممولين للتصريحات.

2 - الرقابة على الوثائق: يقوم هذا النوع بمراقبة التصريحات السنوية على الخصوص بأكثر دقة، حيث يقوم العون المكلف الذي يفترض أن تكون له درجة معينة من المعلومات المحاسبية، بمراجعة هذه التصريحات ومقارنتها مع المعلومات المتوفرة لدى المصلحة

● ثانيا: الرقابة المعمقة:

ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الرقابة وهي التحقيق المحاسبي، التحقيق المصوب في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وتتمثل هذه الرقابة في التدخلات المباشرة للأعوان المحققين بأماكن تواجد نشاطات الممولين.

أ - التحقيق في المحاسبة: ويقصد به التحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التصريحات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها، ويرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبه من طرف المكلفين بالضريبة.

ب - التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة: يمكن لأعوان الإدارة الجبائية أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة، .

ت - التحقيق المصوب في المحاسبة: يتميز هذا النوع من التحقيق بالخواص التالية:

- يتم التحقيق في نوع واحد أو عدة أنواع من الضرائب.
- يغطي التحقيق فترة كاملة أو جزءاً منها غير متقدمة أو مجموعة عمليات أو معلومات محاسبية لمدة تقل عن سنة.
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في تنفيذ عملياتها وفقاً للأنظمة والقوانين.

■ المحور الثاني:

● الجانب الميداني

يشمل هذا المحور عرضاً وصفياً لعينة البحث وتصنيفاتها، ونتائج استجابات أفراد عينة البحث على الأداة، والنتائج المتعلقة بفرضية البحث، واختيار فرضية البحث، ونتائج التحليل الإحصائي، والنتائج والتوصيات.

● أولاً: ثبات أداة البحث

ولسرعة إنجاز العمليات الحسابية تم اختبار قوة الأداء المستخدمة في البحث عن طريق فحص الاعتمادية (Reliability) وذلك باستخدام اختبار كرونباخ ألفا من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث كانت قيمة ألفا (0.757) وهذا يعني أنها ذات قيمة عالية وتقترب من الواحد الصحيح وهي أكبر من (0.5) وهي القيمة الدنيا المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ، وهذه القيمة تعد مؤشراً لصلاحية أداة البحث للتطبيق بغرض تحقيق أهداف البحث من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها.

● ثانياً: عينة البحث

جدول رقم (1) يبين توزيع عينة البحث

	الفئة				المكاتب والإدارات فاحص ضريبي
	المجموع	مدراء/رؤساء الأقسام الادارية	محاسبين	قانونيين	
42	14	15	2	11	الإدارة العامة لمصلحة الضرائب
36	5	11	2	18	إدارة ضرائب طرابلس وتتبعها 8 مكاتب
16	2	2	1	11	إدارة ضرائب الجفارة ويتفرع منها سبعة مكاتب
9	1	5	1	2	إدارة ضرائب ترهونة ومسلمات ويتفرع منها ثلاثة مكاتب
6	1	2	1	2	إدارة ضرائب قصر بن غشير ويتفرع منها ثلاثة مكاتب
5	1	1	1	2	إدارة ضرائب الزاوية ويتفرع منها مكنتين
5	1	2	0	2	إدارة ضرائب المرقب ويتفرع منها مكتب واحد
5	0	2	1	2	إدارة ضرائب تاجوراء ويتفرع منها مكتب واحد
6	1	3	0	2	إدارة ضرائب مصراتة ويتفرع منها مكتب واحد
6	1	3	0	2	إدارة ضرائب زليتن ويتفرع منها مكتب واحد
136	27	46	9	54	المجموع الكلي

● المصدر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية بالمصلحة موضوع الدراسة

تم اختبار عينة البحث في ضوء مجموعة من العوامل منها: هدف البحث، طبيعة مجتمع البحث، درجة دقة المعلومات للإجابات، لذا تم اختبار عينة البحث لمجتمع البحث وشملت كلا من: (فاحصي ضرائب، قانونيين، محاسبين، رؤساء الأقسام) وهذه الفئات هي المعنية بالبحث كونها لها علاقة بالسياسة الضريبية للمصلحة وهي المستهدفة للإجابة على الاستبيان حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (136) استبيانا، كما هو مبين في الجدول رقم (1)، وبعد منح أفراد عينة البحث وقتاً كافياً لتعبئة الاستبيانات، ومن خلال المتابعة المستمرة تم استرجاع ما مجموعه (129)، استبيانا وبعد مراجعة الاستبيانات تبين أن ما مجموعه (9) استبيانات غير صالحة لغايات التحليل، ولهذا تم اعتماد ما مجموعه (120) استبيانا للتحليل أي ما نسبته (88 %) من الاستبيانات الموزعة وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. ويبين الجدول رقم (2) توزيع أداة البحث.

جدول رقم (2) يبين توزيع أداة البحث

الاستبيانات	الموزعة	المسترجعة	المستبعدة	المعتمدة
العدد	136	129	9	120
النسبة	100 %	95 %	7 %	88 %

● ثالثاً: تصنيف عينة البحث

1. وفقاً لمتغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (3) يبين تصنيف عينة البحث حسب المؤهل العلمي

البيان	العدد	النسبة (%)
دبلوم متوسط	2	1.67
دبلوم عالي	3	2.50
بكالوريوس	89	74.16
ماجستير	26	21.67
الإجمالي	120	100.00

يوضح الجدول رقم (3) تصنيف عينة البحث حسب المؤهل العلمي، ومن خلال تحليل البيانات يتضح من الجدول أن أغلب المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبيان هم من حملة «البكالوريوس»، حيث وصل عددهم إلى (89) مشاركاً وبنسبة تمثل 74.16 %،

وبلغ عدد حملة «الماجستير» (26) مشاركا بنسبة 21.67 % وهذا مؤشر جيد يمكن الاعتماد على نتائج إجاباتهم حول دور الإجراءات الرقابية والقواعد المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي. في حين كان عدد حملة (د. عالي) و(دبلوم متوسط) مجتمعة هي (5) مشاركين أي بنسبة 4.17 % ، وهي أقل نسبة شملها الاستطلاع.

2. وفقا لمتغير التخصص:

جدول رقم (4) يبين تصنيف عينة البحث حسب متغير التخصص

النسبة (%)	العدد	البيان
36.67	44	محاسبة
15.83	19	إدارة أعمال
12.50	15	اقتصاد
18.33	22	حاسب آلي
16.67	20	قانون
100	120	الإجمالي

تشير نتائج الجدول رقم (4) تصنيف المشاركين حسب متغير التخصص العلمي، ومن خلال تحليل البيانات يتضح إنه قد شارك (44) موظفا متخصصا في مجال المحاسبة أي بنسبة 36.67 % ، وتدل هذه النسبة على ارتباط أهمية معرفة هذه الشريحة بالإجراءات والأساليب الرقابية الضريبية، في حين إن عدد المشاركين في مجال إدارة الأعمال بلغ (19) موظفا أي بنسبة 15.83 % بينما بلغ عدد المشاركين في مجال تخصص الاقتصاد (15) موظفا وبنسبة 12.50 % ، أما ذوو التخصص (حاسب آلي) والذين يقع على عاتقهم مهام هندسة البيانات الضريبية وتكنولوجيا المعلومات وتأسيس قاعدة بيانات يستند عليها في عمليات الرقابة والتفتيش الضريبي فقد بلغ عدد المشاركين (22) موظفا بنسبة 18.33 % ، بينما ذوي التخصص القانون فقد بلغ عدد المشاركين (20) موظفا بنسبة 16.67 % وذلك لارتباطهم بالقانون الذي يحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومن الجدول يتضح أن أغلب المشاركين يحملون مؤهلات تمكنهم من الإجابة على أسئلة الاستبيان وهو ما هدف إليه الباحثان حتى تكون الاجابات ذات مصداقية للواقع العملي.

3. وفقا لمتغير المسمى الوظيفي:

جدول رقم (5) يبين تصنيف عينة البحث حسب متغير المسمى الوظيفي

النسبة (%)	العدد	البيان
3.33	4	مدير إدارة
7.50	9	قانوني
20.00	24	محاسب
15.83	19	مدير مكتب
21.67	26	رئيس قسم التفتيش
31.67	38	فاحص ضريبي
100.00	120	الإجمالي

يبين الجدول رقم (5) تصنيف المشاركين حسب المسمى الوظيفي، كما يتضح من خلال الجدول أن عدد المشاركين لمدرء الإدارة (4) وبنسبة 3.33 %، وهي نسبة ضئيلة وذلك لارتباطهم بالإجراءات الإدارية والتنظيمية بينما الذين مستواهم الوظيفي قانونيين بلغ عددهم (9) أي بنسبة 7.50 %، أما من يشتغلون مهنة المحاسب فقد بلغ عددهم (24) وبنسبة 20 %، كما بلغ عدد الذين مستواهم الوظيفي رئيس قسم التفتيش (26) وبنسبة وصلت 21.67 %، في حين بلغ عدد المشاركين الذين مستواهم الوظيفي فاحص ضريبي (38) بنسبة 31.67 % حيث إن أكبر نسبة شملها الاستطلاع من فئة (الفاحص الضريبي)، تليها (رؤساء أقسام التفتيش الضريبي) وهذه نسبة جيدة تعكس مدى صلة ومعرفة الفئة المبحوثة حول تفشي ظاهرة التهرب الضريبي، وهي كذلك مؤشر جيد يمكن الاعتماد على نتائج إجاباتهم حول مساهمة الإجراءات والأساليب الرقابية في الحد من التهرب الضريبي.

4. وفقا لمتغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (6) يبين تصنيف عينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

النسبة (%)	العدد	البيان
10.00	12	أقل من 3 سنوات
22.50	27	من 3 إلى 6 سنوات
67.50	81	أكثر من 6 سنوات
100.00	120	الإجمالي

يبين الجدول رقم (6) تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة، ومن خلال تحليل بيانات الجدول اتضح أن عدد المشاركين الذين تراوحت خبرتهم أكثر من 6 سنوات وصلت إلى (81) مشاركاً أي بنسبة 67.50 % ، أما عدد المشاركين الذين تراوحت خبرتهم ما بين (3 - 6) سنوات بلغت (27) وبنسبة 22.5 % وهذا مؤشر جيد يعكس خبرة المبحوثين ومدى الاستفادة من خبرتهم في إثراء هذه الدراسة والاعتماد على إجاباتهم، في حين بلغت خبرة بعضهم أقل من 3 سنوات (12) بنسبة تمثل 10 % .

5. وفقاً لمتغير سنوات العمل في مجال الفحص الضريبي:

جدول رقم (7) يبين تصنيف عينة البحث حسب متغير سنوات العمل في مجال الفحص الضريبي

النسبة (%)	العدد	البيان
6.67	8	أقل من 3 سنوات
56.67	68	من 3 إلى 6 سنوات
36.66	44	أكثر من 6 سنوات
100.00	120	الإجمالي

يبين الجدول رقم (7) تصنيف المشاركين حسب سنوات العمل في مجال الفحص الضريبي، وأن عدد الأفراد الذين تراوحت خبرتهم في مجال الفحص الضريبي أكثر من 6 سنوات بلغ (44) أي بنسبة 36.66 % ، وكذلك فإن عدد الأفراد الذين تراوحت خبرتهم ما بين (3 - 6) سنوات بلغ (68) بنسبة 56.67 % وهذا مؤشر جيد يعكس خبرة المبحوثين ومدى الاعتماد على نتائج إجاباتهم، أما عدد الأفراد الذين تراوحت خبرتهم من 3 سنوات فأقل بلغ (8) وبنسبة 6.67 % .

• رابعاً: اختبار فرضية البحث

للتأكد من صحة فرضية البحث قام الباحثان باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة على متغير الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة لا تسهم في الحد من التهرب، ولذلك يشير الجداول رقم (8) ورقم (9) إلى المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) لكل بند من بنود فرضية البحث وإجماليتها.

1 - النتائج المتعلقة بفرضية البحث

الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

● **الفرضية الصفرية:** الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة لا تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

● **الفرضية البديلة:** الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

الجدول رقم (8) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبار (T) للمجموعة الواحدة

على متغير الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الاحصائية	الاتجاه السائد	الوزن النسبي	الترتيب النسبي
1.	التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمن من معلومات.	3.99	1.081	10.052	*0.000	موافق	79.8 %	4
2.	مراقبة الإقرارات الضريبية المقدمة من طرف الممول وفحص الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة لها والتأكد من مدى واقعيته وتمثيلها للمركز المالي للممول.	3.62	1.257	5.445	*0.000	موافق	72.4 %	7
3.	بذل العناية الكافية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في التقارير المالية.	1.74	874.	15.764 -	*0.000	غير موافق	34.8 %	11
4.	التأكد من عدم وجود إهمال تصرف من بعض أعضاء مجلس إدارة المصلحة.	2.05	714.	14.456 -	*0.000	غير موافق	41.0 %	9
5.	التأكد من سلامة معالجة الإيرادات والمصروفات.	3.70	1.09	6.990	*0.000	موافق	74.0 %	5
6.	يتم التحقيق في نوع واحد أو عدة أنواع من الضرائب.	3.64	1.262	5.569	*0.000	موافق	72.8 %	6

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الدلالة الاحصائية	الاتجاه السائد	الوزن النسبي	الترتيب النسبي
7.	التأكد من أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية للإقرارات المالية المقدمة عند القيام بعملية الفحص والمراجعة للحد من التهرب الضريبي.	1.83	666.	15.178 -	*0.000	غير موافق	36.6 %	10
8.	التزام مراجعي الضرائب بتطبيق الإجراءات الرقابية (كالرقابة الجبائية الشاملة على مستوى فروع المصلحة والرقابة الجبائية المعمقة على مستوى الأجهزة المختصة) عند قيامهم بفحص ومراجعة حسابات الممول .	4.15	880.	14.432	*0.000	موافق	83.0 %	3
9.	تحديد مدى كفاءة الإدارة في تنفيذ عملياتها وفقاً للتشريعات المعمول بها في ليبيا .	2.95	798.	- 687.	*0.000	غير موافق	59.0 %	8
10.	يسهم تطبيق الإجراءات الرقابية (الرقابة الشكلية، الرقابة على الوثائق، الرقابة المعمقة، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب في المحاسبة) في الحد من التهرب الضريبي.	4.50	830.	22.713	*0.000	موافق	90.0 %	1
11.	اختيار مراجعين جبائين ذوي كفاءات ومؤهلات علمية وعملية للتأثير على آلية المراجعة لكي تسهم في الحد من التهرب الضريبي.	4.42	816.	3.224	*0.000	موافق	88.4 %	2

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

من خلال تحليل الجدول رقم (8) يتضح أن الفقرات (8 - 10 - 11) كان المتوسط الحسابي يتراوح بين (4.15) و(4.50) وانحراف معياري يتراوح بين (0.816) و(0.880) وقيمة (T) تتراوح بين (3.224) و(22.713)، كما يقابلها مستوى دلالة

(0.00) ونلاحظ أن مستوى الدلالة المقابل لـ (T) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن " التزام مراجعي الضرائب بتطبيق الإجراءات الرقابية (كالرقابة الجبائية الشاملة على مستوى فروع المصلحة والرقابة الجبائية العميقة على مستوى الأجهزة المختصة) عند قيامهم بفحص ومراجعة حسابات الممول"، " تسهم الإجراءات الرقابية (الرقابة الشكلية، الرقابة على الوثائق، الرقابة العميقة، التحقيق في المحاسبة، التحقيق العميق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب في المحاسبة) في الحد من التهرب الضريبي"، " اختيار مراجعين جبائيين ذوي كفاءات ومؤهلات علمية وعملية للتأثير على آلية المراجعة لكي تسهم في الحد من التهرب الضريبي".

كما يتبين من التحليل أن الفقرات (1 - 2 - 5 - 6) أن المتوسط الحسابي يتراوح بين (3.62) و(3.99) وانحراف معياري يتراوح بين (1.08) و(1.262) وقيمة (T) تتراوح بين (5.569) و(10.052)، كما يقابلها مستوى دلالة (0.00) ونلاحظ أن مستوى الدلالة المقابل لـ (T) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نرفض فرضية العدم مما يدل على موافقة أفراد العينة على أن: " التأكد من كيفية تقديم المعطيات والمعلومات التي تتضمنها التصريحات من الناحية الشكلية دون إجراء أي مقارنة بين ما تتضمن من معلومات"، " مراقبة الاقرارات الضريبية المقدمة من طرف الممول وفحص الدفاتر والسجلات والمستندات المؤيدة لها والتأكد من مدى واقعيته وتمثيلها للمركز المالي للممول"، " التأكد من سلامة معالجة الإيرادات والمصروفات"، " يتم التحقيق في نوع واحد أو عدة أنواع من الضرائب".

كذلك بالنسبة لتحليل الفقرات (3 - 4 - 7 - 9) أن المتوسط الحسابي يتراوح بين (1.74) و(2.95) وانحراف معياري لا يزيد عن (0.874) ولا يقل عن (0.666) وكانت قيمة (T) لا تقل عن (0.687)، كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي أقل من (3) وبالتالي نقبل فرضية العدم مما يدل على عدم موافقة أفراد العينة على " بذل العناية الكافية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب في التقارير المالية"، " التأكد من عدم وجود إهمال تصرف من بعض أعضاء مجلس إدارة المصلحة"، " التأكد من أدلة وقرائن الإثبات على المعلومات المحاسبية لإقرارات المالية المقدمة عند القيام بعملية الفحص والمراجعة للحد من التهرب الضريبي"، " تحديد مدى كفاءة الإدارة في تنفيذ عملياتها وفقاً للتشريعات المتبعة في ليبيا".

■ اختبار فرضية البحث:

الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

- **الفرضية الصفرية:** الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة لا تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.
- **الفرضية البديلة:** الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي في ليبيا.

الجدول (9) يبين المتوسط الحسابي (μ) ونتائج اختبار (t - test) بالنسبة لفرضية البحث

النتيجة	P - Value	t - test	الفرضية	μ	العنوان	الفرضية
قبول الفرضية	0.000	8.262	$H_0 : \mu = 3$ VS $H_1 : \mu \neq 3$	3.23	تطبيق الإجراءات الرقابية المعمول بها يسهم في الحد من التهرب الضريبي	الأولى

* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05

من الجدول رقم (9) ولغرض اختبار فرضية البحث على متغير: الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي، نلاحظ أن المتوسط الحسابي بلغ (3.23) كما بلغت قيمة (T) (8.262) ويقابله مستوى دلالة (0.000) ونلاحظ أن مستوى الدلالة المقابل لـ (T) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل الفرضية التي تقول "الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة تسهم في الحد من التهرب الضريبي". (12.247) ويقابلها مستوى دلالة (0.000) ونلاحظ أن مستوى الدلالة المقابل لـ (T) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم مما يدل على موافقة أفراد العينة على عدم منح الممول كافة الضمانات والحقوق، واعتباره شريكاً في السياسة الضريبية وعدم توفر العدد الكافي من الكوادر الوطنية في مجال المحاسبة والحماية الضريبية، كذلك يتبين من خلال تحليل الجدول أن الفقرات (1) (5) والتي تنص على عدم وجود مجلس أعلى للسياسات الضريبية يتمتع بالاستقلالية التامة وعدم ملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي للحد من التهرب الضريبي، قد تحصلت على متوسط حسابي (3.88) و(3.68) وانحراف معياري (0.650) و(1.271) وكانت قيمة (T) لها (14.874) و(28.412) ويقابلها مستوى دلالة (0.000) ونلاحظ أن مستوى الدلالة المقابل لـ (T) أصغر من مستوى المعنوية (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم مما يدل على موافقة أفراد العينة على عدم وجود

مجلس أعلى للسياسات الضريبية يتمتع بالاستقلالية التامة وعدم ملائمة المعلومات المحاسبية المستخرجة من الدفاتر للواقع الفعلي للحد من التهرب الضريبي.

■ النتائج والتوصيات

● أولاً: النتائج

1. يسهم تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية (الرقابة الشكلية، الرقابة على الوثائق، الرقابة المعمقة، التحقيق في المحاسبة، التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة، التحقيق المصوب في المحاسبة) في الحد من التهرب الضريبي.
2. إذا كانت الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة من أنجح الوسائل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي إلا إنها تبقى قاصرة وهذا لنقص الوسائل المادية والبشرية خاصة الكفاءات العليا في الميدان المحاسبي والقانوني.
3. تدني مستوى إدراك إدارة مصلحة الضرائب بأهمية تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية في الحد من التهرب الضريبي ولواقع ظروف الممولين.
4. عدم توفر الوعي الضريبي الكافي لدى كل من الممول والفاحص الضريبي ومن ثم أثر سلباً في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
5. عدم توفر الثقة بين الممول والإدارة الضريبية أدى إلى اتساع الفجوة بين الطرفين وكان عاملاً مساعداً في زيادة التهرب الضريبي.
6. يمكن الحد من ظاهرة التهرب من الضريبي من خلال تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة في ليبيا.
7. غياب الوسائل الإعلامية والبرامج التوعوية بأهمية الضريبة ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني من أهم المشاكل التي تعيق الإجراءات والأساليب الرقابية المتبعة في الحد من التهرب الضريبي.
8. وضع حوافز تشجيعية تساهم في الحد من التهرب الضريبي واختيار الأوقات الأكثر ملاءمة للممول والتقسيم في دفع الضريبة.
9. إن نشر الوعي الضريبي ومسك دفاتر محاسبية صحيحة ووضع تشريع يضمن العدالة والمساواة بين الممولين تساهم بشكل فعال في الحد من التهرب الضريبي.
10. يلعب عدم توفر الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا دور رئيسي في زيادة التهرب الضريبي.

● ثانياً: التوصيات

1. العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى الممولين وذلك عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والقيام بورش العمل والندوات في النقابات المهنية المختصة والجامعات.
2. الشفافية في إنفاق المال العام وأوجه صرف النفقات حتى يشعر الممول بأنه يستفيد من الضريبة التي يدفعها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وحتى يطمئن بأن الأموال التي يدفعها تنفق في سبيل تحقيق المصلحة العامة.
3. توفير الكادر الفني من ذوي الكفاءة والمزود بالأنظمة الإلكترونية الحديثة مع وجود نظم رقابية تؤمن سير انتظام العمل، ووضع أنظمة أجور مناسبة تتلاءم مع طبيعة عمل فاحصي الضرائب وما يقع على عاتقهم من مهام ومسؤوليات في توضيح الغموض الذي ينتاب بعض فقرات قانون الضرائب الليبي.
4. زيادة كفاءة نظام التحصيل الضريبي وزيادة كفاءة مقدري الضريبة للكشف عن حالات التهرب المختلفة من خلال التأهيل والتدريب.
5. طمأنة الممول بأن الضرائب التي يتم دفعها تنفق للمصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى إزالة الحاجز النفسي بين الممول والإدارة الضريبية، ويقلل النفور من الضريبة ويؤدي إلى تقليص التهرب الضريبي.
6. سن تشريعات ضريبية تتم صياغته بإحكام وبما يضمن تلافي الثغرات التي ينفذ منها الممولين من الضريبة وتشديد العقوبات.
7. العمل على تطبيق الإجراءات والأساليب الرقابية التي تعتبر من أنجع الوسائل للحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
8. ضرورة إنشاء وربط أجهزة الحاسوب الخاصة بمصلحة الضرائب والجمارك مع بعضها ومع الجهات العامة الأخرى حتى يتم الحصول على البيانات بشكل دقيق والتي تهم المؤسسات نفسها، وكذلك القائمين على الدراسات والأبحاث التي تخدم الاقتصاد الليبي.
9. ضرورة إيجاد طرق فنية لقياس التهرب الضريبي واستخدام المعادلات الرياضية الكمية في حصر المبالغ المتهربة من دفع الضرائب.
10. تحسين الإنفاق الحكومي بشكل ملموس لدى المواطن وذلك عن طريق توجيه الخدمات المقدمة لشرائح المجتمع وتغطية متطلبات المواطنين وبذلك يشعر دافع الضرائب بأهمية دفع الضريبة وعدم التهرب لأنه سيكون من ضمن المستفيدين

من دفع تلك الأموال.

■ قائمة المراجع

● المراجع العربية

○ اولاً: الكتب

1 - الخطيب، خالد شحادة، وشامية، أحمد زهير، «أسس المالية العامة»، عمان: دار وائل للنشر، 2007

○ ثانياً: الرسائل العلمية

1 - سالم، علي محمد، «الآثار السلبية للتهرب الضريبي: دراسة تحليلية في قانون ضرائب الدخل على الشركات، رسالة ماجستير في القانون، كلية القانون، جامعة طرابلس، 2009.

2 - عوض، أحمد عمر محمد، « دور الهيئات المحلية في الحد من التهرب الضريبي لدى أصحاب المهن الحرة »، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2017.

3 - منصور، إيهاب خضر، «العقوبات الضريبية ومدى فاعليتها في مكافحة التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين»، رسالة ماجستير في المنازعات الضريبية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2014.

4 - يونس، منصور ميلاد، « جريمة التهرب الجمركي»، رسالة ماجستير في القانون، أكاديمية الدراسات العليا، مصراتة، 2015.

○ ثالثاً: الدوريات

1 - حسن، يوسف صلاح، « أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الحد من التهرب الضريبي دراسة تطبيقية - ميدانية على الشركات المقيمة في البورصة » المجلد (2)، العدد (2)، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 2018.

2 - خلف، علي فالح، « دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من التهرب الضريبي، دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب »، مجلة المشى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد (8)، العدد (3)، 2018.

○ رابعاً: القوانين والتقارير المنشورة

1 - القانون رقم [7] لسنة 2010 م بشأن ضريبة الدخل في ليبيا.

2 - ديوان المحاسبة الليبي، «التقرير لسنة 2014»، طرابلس: منشورات ديوان المحاسبة الليبي، 2015.

● المراجع الأجنبية

1 - Magesa, A. Marshal, (2014) «The Impact of Tax Evasion on Revenue Collection Performance in TANZANIA», A Master Degree in Accountant, Mzumbe University, Tanzania.

2 - Matthew Morse, (2015), “ Effects of Tax Evasion in the United States”, A Master Thesis in Accounting, University at Albany, State University of New York.

3 - McLaren, J., (2008), “The Distinction between tax Avoidance and tax Evasion has become blurred in Australia: why has it happened?” Journal of the Australasian Tax Teachers Association..